هذيان يغزو الأسواق

❑ مواطنون يظهرون الاستياء.. ويفضلون البسطات وأسواق الحراج

من كل سلعة .. ولأنني أبيع بضائع كثيرة يكون ربحي جيدا.. لكن إذا رفعت الاسعار ستكون مبيعاتي قليلة وربحيتي أقل.. فهذه حسبه.

– ولماذا لايتم التخفيض بصفه رسمية.. بالتنسيق مع الجهات المختصة.. واخضاعها للاشراف الرسمي.. كما يتم في كافة البلدان الاخرى.. حتى يضمن المواطن جودة البضاعه وعدم التلاعب بالاسعار؟

– هنا في اليمن.. هذا النظام غير موجود نتيجة لهذا نتعامل مع الزبون مباشرة والحكومة لم تطلب منا التنسيق معها.

والزبون يتعامل معنا باستمرار ويلاحظ ويحس بأن الاسعار مخفضة مقارنة بالمحلات الاخرى.

لايوجد قانون

الجهات المختصة في الجهاز الحكومي، كان موقفها متضامنا مع المستهلك وأكدوا أن التخفيضات التي تعلن عنها المحلات التجارية ليست صادقة بنسبة ٩٠٪-٩٥٪ وأن وراءها تحايل واستغفال للمواطن لتصريف سلع اهترأت في المستودعات ولم تعد تلقى رواجا لدى المواطنين لكن هذه الجهات اكدت عدم صلاحيتها في التدخل والضبط لعدم وجود قانون تستند إليه لتنظيم ظاهرة التخفيضات وبالتالي لكون التوجه الحالي إلى إيجاد سوق حرة في الاسعار والبيع والشراء لضمان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

● وزارة التجارة والصناعة الجهة الرئيسية الأولى المعنية بتنظيم ورقابة الاسواق وحماية المستهلك .

لكن لم نجد لدى مدير عام التجارة الداخلية أي تفسيرات أو إيضاحات.. لكن على طاولة الاخ عبدالرقيب السماوي مدير عام مكتب التجارة والصناعة بأمانة العاصمة حظينا بهذه الايضاحات .. حيث قال السماوي:

–«التخفيضات في الغالب غير صادقة .. وتتم بعشوائية .. ومن الصعب الجزم بواقعيتها كونها لاتتم بصفة رسمية.. والتخفيضات في بعض المعارض هي ظل للتحايل على الناس وتصريف بضائع مكدسة وقليلة الجودة.. البنطلون أو القميص تشتريه من هذه المحلات وبعد غسلتين يذهب لونه ويتمزق.. وعندما أريد اتخاذ اجراءات للتحقيق من حقيقة التخفيضات ومصداقيتها يجب أن أستند إلى لائحة تشريعية أو قانون ينظم هذه الظاهرة ويضع لها أسساً وضوابط ومعايير دقيقة ونتمنى أن يصدر هذا القانون.

● المعروف عن بقية البلدان العربية والاجنبية. أنها . تخضع ظاهرة التخفيضات لضوابط وقانون ينظمها ويشرف عليها.

وكما أوضح الاخ عبدالرقيب السماوي في سياق حديثه.. أن التخفيضات في تلك البلدان تتم بعد اطلاع الجهات المختصة على فواتير الشراء/ سعر الكلفة/ وتحديد فوائد البائع على مدار السنة ثم تحديد نسبة التخفيض بحيث يستفيد المواطن ولايتضرر البائع.. وبالتالي يتم التأكد من جودة البضائع والسلع المعروضة.. لتكون هناك مصداقية وثقة بين المستهلك والتاجر.

● لكن.. كما أضاف السماوي:

–«الحاصل هنا أن القانون غير موجود وأسعار السلع «الملبوسات والاقمشة» غير ثابته.. وأصحاب المعارض يخزنون السلع ثم يصرفونها في هذه المواسم من خلال التخفيضات.

المواطن المفترض عليه أن يميز.. لكن عيبنا غياب ثقافة التسوق.. لاندري ماهي الاسعار الاصلية لكي ندري أن هناك تخفيضاً فعلياً .. فالمطلوب هنا هو القانون الذي ينظم هذه الظاهرة.

حماية المستهلك

● مبررات وزارة الصناعة والتجارة. هي ذاتها التي حصدناها من الجهات المختصة الاخرى.

– حمود النقيب امين عام الجمعية اليمنية لحماية المستهلك عضو المجلس المحلي بأمانة العاصمة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالامانة.. تحدثنا إليه وصعب عليه الجزم بواقعية التخفيضات أو عدم واقعيتها لأن هذا يتطلب وجود أسعار ثابتة ومحددة للسلع وبالتالي ضرورة خضوع هذه الظاهرة لإشراف الجهات الرسمية المختصة.

– وأردف النقيب موضحا:

عدم خضوع التخفيضات لاشراف الجهات المعنية لايعطينا صورة واضحة عن مصداقيتها أو العكس.. ومن ناحية جودة السلع المفروض أن هيئة المواصفات والمقاييس هي التي تحدد إن كانت التخفيضات واقعية والسلع جيدة.. لكن استطيع القول ان التخفيضات متباينة وليست شاملة لكل السلع وليس كل المحلات صادقة في تخفيضاتها ،أحيانا نجد بعض المحلات تضاعف الاسعار ثم تعلق التخفيض والبعض الآخر قد يكون فعلا صادقا في تخفيضاته لأن شهر رمضان المبارك ويليه عيد الفطر يعتبر موسماً هاماً يتضاعف فيه الاقبال والتاجر الصادق يريد أن يستغل الفرصة ليصرف البضائع بدلا من تركها متكدسة في المخازن ويعتبر هذا موسماً مناسباً ويعمل تخفيضات واقعية.

● وكون جمعية حماية المستهلك جهة منظور إليها وقريبة من المواطن وينتظر منها مبادرات للتدخل بإجراءاتها إلا أن شيئا لم يحدث..

– أمين عام الجمعية قال بهذا الصدد:

الجوانب الاجرائية نتخذها ونتدخل في حال أن يتم الرفع إلينا من جهة معينة أو في حال وصول شكوى من أي جهة كانت.. لأن السوق حر ولانستطيع التدخل.

– ويضيف:

هذا الموضوع مهم بالفعل ونبهتونا إليه في لحظة كنا غافلين عنه كسلطة محلية بأمانة العاصمة نتحمل المسؤولية فمن الضروري أن تكون هناك رقابة على هذه الظاهرة.. وسنعمل على التنسيق مع الجهات المعنية والمكاتب التنفيذية لإيجاد رقابة مصاحبة وإتخاذ اجراءات مناسبة للتأكد من حقيقة التخفيضات.. ولن تقتصر مهامنا على انتظار وصول شكوى أو رفع من أي جهة إلينا.. فهذه مسؤوليتنا جميعا.

المواصفات والمقاييس

الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة .. كانت محطتنا الاخيرة من بين الجهات المختصة التي توقعنا أن نجد لديها إضاءة ولوخافتة تميط اللثام عن وجه ظاهرة التخفيضات وسبل معالجتها وتنظيمها والتأكد من مصداقيتها.

● الكل يؤكد أن التخفيضات وهمية وكلام على يافطات فقط..

وقد أكد ذلك المهندس احمد احمد البشة – نائب رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في قوله:

التخفيضات التي يعلن عنها غير صحيحة إطلاقا.. وإذا كان شيئ منها صحيحا فنسبة التخفيض لاتتجاوز٥٪، تتكدس السلع لدى التجار ويتم تخزينها لفترات طويلة لعدم وجود سوق مناسب لتصريفها خلال فترات معينة بالاضافة إلى أن الكثير منها تكون ذات جودة أقل من المطلوب . ثم يتم رفع أسعارها ثم تخفيضها على أساس أن التخفيض من قيمة السعر الاصلي المتداول في الاسواق وفي هذا تحايل.

● طيب .. هل اتخذت الهيئة أي إجراءآت للتحقق من مصداقية التخفيضات وجودة السلع وتوعية المستهلك؟

● يجيب المهندس البشة موضحا:

– في ظل هذا الوضع دور الهيئة يقتصر على التحقق من مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس.. وبالنسبة للملابس والاقمشة لايتم حالياً مراقبتها باستثناء بعض الاشياء البسيطة جداً لاتواكب ماينزل في الاسواق.. بينما في السلع الأخرى وخاصة الغذائية وغيرها المتعلقة بالصحة والسلامة يتم التحكم فيها قبل دخولها إلى اليمن من خلال تواجد الهيئة في المنافذ الجمركية.. بالاضافة إلى المنتجات المحلية قبل عملية نزولها من وقت لآخر يتم اجراء الفحوصات اللازمة لها .. بالاضافة إلى ذلك لدينا لجنة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بخصوص طلب مصادرة المنتجات والسلع غير المطابقة للمواصفات.

ومن قبل رمضان تحديدا الهيئة تنفذ حملات ميدانية بشراكة مع صحة البيئة والجهات المختصة الأخرى.. وتنفيذ حملة تفتيشية ورقابية صارمة على بعض السلع والمنتجات المخالفة للمواصفات وخاصة في شهر رمضان.. لكن ظاهرة التخفيضات مرتبطة بشكل رئيسي بالملابس والاقمشة وهذا مالم نتخذ فيه أي اجراءات.

الاحتكار الجماعي

وفي ما يتعلق بالاسعار ومصداقية التخفيضات اضاف أحمد البشة مؤكدا:

مسألة الاسعار والبيع والشراء ليس لنا علاقة مباشرة بها .. البيع هو معطى للسوق كوننا نسعى الآن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والمفروض تجارة حرة ومنافسة في الاسواق والجودة تفرض نفسها على الاسواق ووزارة الصناعة والتجارة هي المعنية بتحديد الاسعار وقد صدرت لائحات بأسعار بعض السلع بقرارات رسمية ووضع لها سقف معين .. لكن هناك سلعاً خاصة الملابس الجاهزة يحدد أسعارها المنتجون وسلعاً أخرى يحدد أسعارها المستوردون عن طريق التنسيق فيما بينهم أو عن طريق مايسمى بـ«الاحتكار الجماعي».

● السطور السابقة جمعت كافة الاطراف لكن النتيجة أن ملاعب التجارة بلا رقابة أو حكم، وظاهرة التخفيضات لاشيء ينظمها ويحمي المواطن من تحايل التجار والامل في أن تستيقظ بعض الضمائر المعنية .. وتضع حدا لما يحدث ،فالمواطن يرفض أن يظل ضحية لغفلة المختصين.

❑ هيئة المواصفات والمقاييس:

التخفيضات غير صحيحة إطلاقا..

وإجراءاتنا لم تبدأ بعد

Thu . 4 Nov 2004
.. 21/10/1425 - No
(14603)

تحقيقات

الثورة